دالة السعادة في اقتصاد إسلامي: ثلاثية النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع والسعادة الإنسانية

أ.د/ محمد أحمد حسن الأفندي[1,*]

[1] أستاذ الاقتصاد – جامعة صنعاء
*عنوان المراسلة: alafndi2009@gmail.com

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

دالة السعادة في اقتصاد إسلامي: ثلاثية النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع والسعادة الإنسانية

الملخص:

تناولت هذه الدراسة معالم دالة السعادة في اقتصاد إسلامي وتحليل طبيعة واتجاه الصلة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيعه ومستوى السعادة الإنسانية، وهذه الثلاثية المتداخلة تشكل جوهر مشكلة هذه الدراسة. وتفترض الدراسة مسارات محتملة لدالة السعادة في اقتصاد إسلامي، تنتهي إلى التأكيد على أهمية المفهوم الأوسع للسعادة التي تتضمن الأثر القيمي والأخلاقي والإيماني؛ لأن سعادة الأفراد تزيد مع زيادة موارد السعادة المادية وغير المادية، ومع ذلك، فإن السعادة تزيد حتى لو انخفضت الموارد المادية للسعادة، وتلك الحالة تعكس الأثر الإيماني والأخلاقي على سعادة الأفراد. وتبرز الدراسة أهمية إجراء الدراسات الميدانية والتطبيقية لاختبار أثر المقومات المادية وغير المادية على مستوى السعادة.

الكلمات المفتاحية: دالة السعادة، الموارد المادية للسعادة، الموارد غير المادية للسعادة، النمو الاقتصادي، عدالة التوزيع.

Happiness Function in an Islamic Economy: Triple Economic Growth, Fair Distribution and Human Happiness

Abstract:

This study investigated the characteristics of happiness function in an Islamic economy framework. It analyzed the nature and trend of the link between economic growth, equal distribution and level of human happiness. These interrelated concepts form the essence of this study problem. The study assumed four main possible tracks for the happiness function in an Islamic economy, which ultimately emphasized the wider concept of happiness that includes faith and moral values. It indicates that people's happiness increases with the increase of material and non material resources. However, happiness increases even if material resources decline. That is a case which reflects impact of faith and moral values on people's happiness. The study indicated the importance of conducting empirical and field studies to examine the effect of material and non- material potentials on happiness.

Keywords: Happiness function, Material resources for Happiness, Nonmaterial resources for happiness, Economic growth, Equal distribution.

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

1. المقدمة:

1-1 موضوع الدراسة :

تناقش الدراسة معالم دالة السعادة في اقتصاد إسلامي في ضوء الجدل الصاعد في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة حول علاقة النمو الاقتصادي بعدالة توزيع الدخل وثمار النمو الاقتصادي، ومن ثم مستوى السعادة.

فالصلة بين النمو الاقتصادي والمستوى المرغوب للرفاه والسعادة ما زال ضعيفاً ومحدوداً، وهذا ما تكشفه الدراسات التطبيقية والتقارير الاقتصادية العالمية.

ولم يعد مقنعاً اليوم القول أن سعادة الأفراد تتحقق من مجرد الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، فالنمو الاقتصادي المرغوب ينبغي أن يتكئ على قاعدة قيمية، إذا ما كان له أن يؤثر إيجابياً على سعادة الأفراد، فهناك صلة وتداخل وثيق بين العدالة والنمو الاقتصادي ومستوى السعادة، حيث إن العدالة بمضمونها الاجتماعي عميقة الصلة بمستوى الإنصاف في توزيع الدخل والثروة والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن النمو الاقتصادي الذي لا يقترن بتحقيق الكرامة الإنسانية باعتبارها أقصى تجليات السعادة وغاية التنمية الشاملة من منظور الاقتصاد الإسلامي سيكون نمواً ناقصاً وضيق الأبعاد، وبالتالي فإذا كانت الصلة مختلة بين النمو والكرامة الإنسانية، والفجوة بينهما كبيرة فإن من الصعب الجزم بتأثير النمو الاقتصادي على مستوى سعادة الأفراد، وهناك إذن ثلاثية متداخلة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيعه ومستوى السعادة الإنسانية وهذا يتطلب تحليل عناصر التفاعل والصلة فيما بينها.

لذلك اتجه الاهتمام المعاصر للفكر الاقتصادي والسياسات العامة وأولويات مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية إلى إعادة التركيز على تصحيح هيكل النمو ونوعية النمو الاقتصادي وطريقة توزيعه.

وهنا يجدر القول: إن الفكر الإسلامي كان سباقاً في التأكيد على أهمية تحقيق الفلاح والسعادة للإنسان، فمقاصد الشريعة الإسلامية تدرك أهمية البعد الأوسع للنمو الاقتصادي أو لعمارة الأرض بما يكفل تحقيق سعادة الإنسان وفلاحه في الدنيا والآخرة.

1-2 مشكلة الدراسة :

تأسيساً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة هي تقديم عرض تحليلي لمعالم وأبعاد دالة السعادة في اقتصاد إسلامي وفهم طبيعة ومسار الصلة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيعه، بما يحقق أقصى سعادة للإنسان.

وسيتم مناقشة هذه المشكلة وتحليلها وفقاً للمسارات المحتملة لدالة السعادة في اقتصاد إسلامي، وسيكون من المفيد تحليل دالة السعادة من خلال تحليل الصلة بين مضمون دالة السعادة، وبين خصائص ومحددات النمو الاقتصادي من جهة، ومناهج توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي المعاصر من جهة أخرى.

1-3 هدف الدراسة :

تحليل القضايا الآتية :

- مفهوم النمو الاقتصادي ومسألة السعادة.
- دالة السعادة في اقتصاد إسلامي.
- النمو ونظام التوزيع في اقتصاد إسلامي.
- تحليل مقارن لطبيعة الصلة بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع من منظور الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر.

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

1-4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تركيزها على تقديم مفهوم ومضمون نظري لدالة السعادة في اقتصاد إسلامي، ومقارنة ذلك بالفكر الاقتصادي المعاصر، المتعلق بمستوى العلاقة بين النمو الاقتصادي ونظم توزيعه ومستوى تأثير كل ذلك على مستوى السعادة والرفاة للإنسان.

1-5 خطة الدراسة:

وفقاً لموضوع الدراسة، فإن خطة الدراسة ستكون على النحو الآتي:

- **أولاً: المقدمة**
- **ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي ومسألة السعادة.**
- **ثالثاً: اتجاهات الصلة بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع والسعادة.**
- **رابعاً: النمو ونظام التوزيع في اقتصاد إسلامي.**
- **خامساً: دالة السعادة في اقتصاد إسلامي.**
- **سادساً: الخاتمة.**

1-6 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي، باعتباره المنهج المناسب لإجراء هذه الدراسة النظرية التحليلية، بالإضافة إلى استخدام أسلوب التحليل البياني والرياضي فيما يتعلق بعرض دالة السعادة.

2. مفهوم النمو الاقتصادي ومسألة السعادة:

2-1 معضلة المفهوم:

- **يعرَّف النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية بأنه الزيادة المضطردة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أو هو الزيادة المستمرة في الدخل (الناتج) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية.**

وسواء عرفناه من زاوية الفرد أو زاوية المجتمع، فإن القضية الجوهرية المثارة في الوقت المعاصر والمتعلقة بالنمو الاقتصادي هي: مسألتان مزدوجتان:

- **المسألة الأولى تتعلق بمعرفة مدى كفاية النمو الاقتصادي لتحقيق السعادة أو الرفاهية للأفراد في أي مجتمع.**
- **أما المسألة الثانية فهي تتعلق بمعرفة: ما الذي يحدد النمو الاقتصادي، وهل يتحدد بعنصر واحد أم عدة عناصر، إذا ما أردنا أن يكون للنمو الاقتصادي قدرة تفسيرية كبيرة في تحقيق السعادة والفلاح الإنساني.**

إن التعريف المذكور آنفاً يعد مقياساً كمياً حسابياً للنمو الاقتصادي فقط، وهذا بحد ذاته ليس كافياً لقياس دلالات النمو الاقتصادي على مستوى السعادة والفلاح المحققة للأفراد ولدرجة الرفاهية التي يتمتع بها المجتمع، فالتحديد السليم لمحددات النمو الاقتصادي تسهم في زيادة درجة وقوة تفسير دلالة النمو الاقتصادي على درجة الرفاهية والفلاح والسعادة.

- **بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج وثمرة النمو الاقتصادي لا تفهم أو لا تكون مقنعة إلا بارتباط هذا النمو ودلالاته على مستوى الرضاء والسعادة، مما يعني أن النمو الاقتصادي المرغوب له أبعاد ودلالات تتجاوز المفهوم الضيق والمجرد لحساب النمو، أي أنه ينبغي النظر إلى النمو الاقتصادي بمفهوم أوسع يتضمن في دلالاته أو في محدداته ما يتصل بسعادة وفلاح الإنسان.**
- **ولعل الصحوة الاقتصادية في الغرب، باتت تدرك أهمية البعد الأوسع للنمو الاقتصادي، في وقت كانت الشريعة الإسلامية – ومنذ قرون تؤكد – على أهمية تحقيق الفلاح والسعادة للإنسان.**

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

2-2 مسألة السعادة:

إنّ السعادة والفلاح تمثل قضية جوهرية في مقاصد الشريعة الإسلامية، وهي وثيقة الصلة بالإحساس والشعور الداخلي للإنسان بالرضا والطمأنينة والسكينة وانشراح الصدر والراحة النفسية والصفاء الذهني والعقلي، وذلك مرتبط باستقامة السلوك والعمل من جهة، وبالرضاء بالأمن القيمي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى:

- **رضاء بالحياة وهو رضاء عام متعدد الأبعاد اجتماعي ونفسي وضعت له مقاصد الشريعة إطاراً كليا من قرون، وهو الاطار الذي يُعْرَف بالحفاظ على الكليات الخمس: النفس – المال – النسل – الدين – العقل، فالحفاظ عليها ضمان لتحقيق كرامة الإنسان باعتبار أن مفهوم التنمية والنمو وغايتهما هو كرامة الإنسان.**
- **ومن تجليات الرضاء بالحياة، التمتع بنعمة البركة – البركة في الرزق المادي والمعنوي- وارتباطها بتحقيق أقصى السعادة.**
- **رضاء وفلاح بالحياة الآخرة والتمتع بالجزاء من الله من خلال العمل الصالح،** (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) **(البقرة، 201)، أي أن للسعادة في منظور الاقتصاد الاسلامي بعدين رئيسيين:**
  - **بُعداً أو مقياساً مادياً للسعادة يضمن تحقيق كرامة الإنسان، حيث لا يُنظر إلى مستوى الدخل ونموه كمحدد وحيد لتحقيق سعادة الإنسان، وإنما يمتد إلى جوانب متعددة تتحقق بحصول الأفراد على الحاجات الضرورية والتحسينية والكمالية والتمتع بالصحة والحياة العائلية المستقرة والرضاء بالعمل والعلاقات الاجتماعية الوطيدة.**

  ومن هذه الجوانب ما ورد في الحديث الشريف: (من سعادة المرء الجار الصالح والمركب الهنيء والمسكن الواسع) (ابن حنبل، 2017، 15372)، **والحديث (من أصبح منكم آمناً في سكنه، معافىً في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا)** (الترمذي، 2017، 2346)، **وتلك جوانب من مقومات ومحددات السعادة المادية .. لا يتسع المقام لذكرها.**
  - **بعداً أو مقياساً غير مادي مرتبطاً بالقيم الإيمانية والأخلاقية والنفسية، وحلول البركة التي تحقق الفلاح والسعادة للإنسان في الحياة الآخرة، وتلك سعادة لا تتحقق بمجرد زيادة الدخل، وإنما باتباع هدى الله والعمل الصالح والإيمان الصادق والبعد عن الظلم بكل أنواعه وأشكاله، فوجود الظلم يتنافى مع قيمة العدالة والعدل بين الناس، وسوء توزيع الدخل والثروة هو أحد مظاهر الظلم التي تتناقض مع القيم الإيمانية والسعادة والفلاح، فلا سعادة في ظل الظلم فهي لا تتحقق بمجرد زيادة الدخل إذا اقترن ذلك بسوء توزيعه بين أفراد المجتمع مع تفاقم الظلم الاجتماعي.**

  إن الآيات الآتية تشير إلى هذه المقاصد العظيمة المحققة للسعادة والفلاح (فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا) **(طه، 123 - 124)**، (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) **(النحل، 97)، والآية** (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) **(الأنعام، 82) والآية** (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) **(النحل، 30).**

ومن تجليات السعادة والفلاح تحقق الأمن النفسي واغتناء النفس بالقيم العالية والعزيمة والصبر والتحمل، فالغنى كما ورد في الحديث الشريف ليس الذي مصدره كثرة المال وإنما الغنى غنى النفس، أو ليس الغنى عن كثرة العرض، ولكن الغنى غنى النفس (البخاري،2017، 6446).

فالإحساس بغنى النفس يحقق السعادة والطمأنينة في نفسية الأفراد الغنية بالقيم الإيمانية والأخلاقية ولا يدركها إلا من تشبع بتلك القيم وعاشها واقعاً عملياً.

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

وحيث إن مقاصد الشريعة الإسلامية هي تحقيق المصلحة المعتبرة للأفراد في الحياة الدنيا والآخرة، فقد استنبط علماء المسلمين، المقاصد أو الكليات الخمس التي تتضمن مقومات السعادة والفلاح للإنسان في الحياة الدنيا وفي الحياة الآخرة (شابرا، 2011).

ومن تجليات السعادة حلول البركة في الرزق المادي وغير المادي، والتمتع بثمار تلك السعادة وآثارها من حيث تحقق القناعة والشعور بالأمن النفسي والاجتماعي.

وترتيباً على ذلك، فإن دالة السعادة في الاقتصاد الإسلامي تعتمد على جملة العناصر المادية – ومنها الدخل – وكذلك تعتمد على العناصر غير المادية المتعلقة بالقيم الإيمانية والأخلاقية كما سنرى فيما بعد.

- ومن جهة أخرى أدرك الاقتصاديون المحدثون في الغرب الدلالات والأبعاد المادية وغير المادية للنمو الاقتصادي وعلاقة ذلك بتحقيق السعادة وقد تركز جل جهدهم على المقومات المادية للسعادة، فعلى سبيل المثال دعى الاقتصاديان البريطانيان لايارد وازوالد وغيرهم إلى إعادة الاعتبار للقضايا الآتية:
  - الدعوة إلى إحياء الأفكار الاقتصادية لجيرمي بنثام وآدم سميث، وغيرهما من مؤسسي علم الاقتصاد الحديث، القائمة على فكرة الصلة الوثيقة بين السياسات العامة وتحقيق أعلى درجات السعادة للمواطنين، مستشهداً بمقولة جفرسون (1856) التي قال فيها: إن العناية بحياة البشر وسعادتهم هو الهدف الوحيد الشرعي للحكومة الجيدة (Wheatley, 2015). وقد رأى جفرسون أن تلك الصلة تمثل الفكرة الرئيسية في الحضارة الغربية منذ عصر التنوير في القرن الثامن عشر، لكن علم الاقتصاد الحديث قد أهمل تلك الفكرة، فغدت السعادة أو الخدمة مرتبطة فقط بتعظيم الاستهلاك، ومن بعده الدخل الإجمالي وإجمالي الناتج المحلي، وهذا الربط في نظر Wheatley غير صحيح، وإنما مستوى السعادة المحققة للمواطنين تمثل المقياس الصحيح لجودة أداء المنتجات. وانتهى جفرسون إلى القول بأن مقياس إجمالي الناتج المحلي يمثل مقياساً سيئاً للرفاهية، وهذا ما أكدته نتائج الدراسات التطبيقية المتعلقة بتأثير النمو الاقتصادي على تحقيق السعادة، حيث أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي لا يفسر إلا 2 % من السعادة المرغوبة في الدول التي شملتها تلك الدراسة.
  - لذلك فقد أكد الاقتصاديان البريطانيان على أهمية العوامل الأخرى، بخلاف الدخل في تحديد مستوى السعادة (Wheatley, 2015).
  - ومن ذلك الدعوة إلى استخدام علم النفس وعلم الاقتصاد على السواء لتفهم كيفية تأثير الاقتصاد على مستوى الرفاهية في حياتنا، وقد نشر بذلك كتاب بعنوان (السعادة: دروس في علم جديد) وفي هذا الكتاب، حدد لايارد سبعة عوامل رئيسية تؤثر في مدى سعادة الناس وهي: العلاقات العائلية (تذكر حفظ النسل) والوضع المالي والعمل (تذكر حفظ المال)، والمجتمع والأصدقاء والصحة (تذكر حفظ النفس) والحرية الشخصية والقيم الشخصية (تذكر حفظ الدين والعقل)، ووفقاً لما قاله لايارد: فإن تلك المعايير قابلة للقياس (Wheatley, 2015).
- كما كان لتلك الصحوة تداعيات عالمية وصلت إلى أروقة الأمم المتحدة التي غدت تدعم إصدار تقرير سنوي عن السعادة منذ 2012، يطلق عليه: تقرير السعادة العالمي (الأمم المتحدة، 2015)، وكذلك فعلت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي أصدرت مبادرة أطلقت عليها مبادرة من أجل حياة أفضل لقياس مستوى الرضى، وفي مقولة لرئيس البنك الفدرالي الأمريكي الاقتصادي بن برنانكي في 2012م، أكد فيها على أن هدف علم الاقتصاد هو تفهم الرفاهية الإنسانية وتشجيع النهوض، وقد كانت أول رسالة للتقرير العالمي للسعادة في 2012م، هي التأكيد على أن غاية السياسة العامة المتعلقة بالتنمية المستدامة هو تحقيق السعادة للأفراد، حيث يتعين على التنمية المستدامة أن تتكئ على تناغم وتناسق محكم في اطار كلي بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فزيادة الدخل مع إهمال الأبعاد الاجتماعية والبيئية له نتائج سلبية على السعادة والرفاه، وأشار التقرير العالمي إلى أن العديد من الدول انجزت نمواً اقتصادياً مطرداً، لكنه بثمن باهض أو كان على حساب زيادة عدم المساواة في الدخل.

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

3-2 طبيعة الصلة بين مستوى السعادة ومحددات النمو الاقتصادي:

وفي توصيف تقريبي لطبيعة الصلة بين مستوى السعادة ومحددات النمو الاقتصادي، عرض كلٌ من ريتشار لايارد، وغوس دابنيل، نموذجاً لقياس فاعلية محددات النمو على مستوى السعادة في ظل الافتراضات الآتية (Helliwell, Richard & Jeffrey, 2015, ch. 4, p 8z):

- دالة الهدف الحكومية هي تعظيم سعادة المجتمع، وتساوي مجموع سعادة كل فرد في المجتمع بافتراض أن السعادة متغير متجانس لدى الأفراد.
- القيود على مستوى السعادة هي الموارد – التكنولوجيات والأذواق التي لها قيم سوقية.
- التأثير على مستوى السعادة يتم من خلال عناصر الموازنة العامة الحكومية وهي برامج الإنفاق العام (E) والإيرادات الضريبية (S) والتنظيم (R).

ووفقاً لذلك الترتيب تتحدد دالة السعادة في الشكل الآتي:

$$Hi = Hi\,(P.S.R) \qquad (1)$$

مجموع السكان = i

وسيكون الهدف للحكومة هو تعظيم مستوى السعادة (Hi) في الدالة (1) خاضعة للقيود الثلاثة الآتية:

أ) برامج الإنفاق العام = برامج الإنفاق على الخدمات العامة زائداً المدفوعات التحويلية الاجتماعية، حيث هناك برامج متعددة (P_i). كل برنامج (P_j) يتطلب إنفاق عليه (E_j) في ظل سقف محدد لاجمالي الانفاق ($\overline{E}$).

حيث:

$$\sum_j E_j \leq \overline{\in} \qquad (2)$$

ب) قيد السياسات الضريبية، حيث تحصل الحكومة أنواع من الضرائب (S_n) وكل نوع من الضريبة (S_k) يدر دخلاً معيناً للحكومة (T_k) في ظل:

$$\sum_k T_k \geq \overline{E} \qquad (3)$$

أي أن مصدر تمويل الإنفاق العام هو الإيرادات الضريبية.

ج) تتبع الحكومة نظم متنوعة في تعظيم السعادة وتمويل برامج الإنفاق العام والإيرادات، ولكن عليها أن تختار النظام الأكثر فاعلية وكفاءة.

د) إن العمل الأساسي للحكومة هو كيف تختار R, S, P لتعظيم دالة السعادة (1) للأفراد في المجتمع وفقاً للقيود والدالة في 1، 2، 3، ومن المتوقع أن ينتج عن مسألة تعظيم الدالة إذا تمت بصورة صحيحة سعران اجتماعيان ضمنيان (Shadow Price) هما:

- (P_E) الذي يمثل السعر الضمني للإنفاق العام متسقا مع القيد (2)، ويقيس هذا السعر (P_E) مكاسب السعادة لكل دولار تم إنفاقه على برنامج الإنفاق العام الحدي.
- (P_T) الذي يمثل السعر الضمني للإيرادات الضريبية مقاساً بوحدات من السعادة يتسق مع القيد (3)، وهو يقيس الخسارة في السعادة لكل دولار متحصل من الضرائب، ولكن تم إنفاقه بطريقة غير فاعلة، وقد توقعا لايارد وداونيل أن يتساوى السعران، لأنه إذا كان $P_E > P_T \Leftarrow \overline{E} \uparrow$ أي إذا كان السعر الضمني لمكاسب السعادة يفوق السعر الضمني لخسارة السعادة (P_T)، فإن الاتجاه هو زيادة سقف الانفاق العام ($\overline{E}$)، لكن ذلك يتوقف على رغبة السياسيين.

ولذلك، فهما يفترضان الحالة المستقرة الآتية:

ومن الواضح أن توصيف دالة السعادة بهذا الشكل يعاني من قصور وبعض الصعوبات منها:

- اعتمادها بشكل أساسي على المقومات المادية للسعادة.
- صعوبة تحديد المقياس المناسب للسعادة.
- إهمال الدالة لمحددات ومتغيرات أخرى، واقتصارها على عناصر الموازنة العامة للدولة.
- مشكلات القياس.

ومع ذلك القصور فإنها تمثل تطوراً مهماً في فهم محددات السعادة الإنسانية في إطار التحليل الاقتصادي المعاصر.

3.اتجاهات الصلة بين النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع والسعادة:

3-1 الإطار النظري للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي المعاصر:

3-1-1 النظرية الكلاسيكية:

اتجهت النظرية الكلاسيكية الأولى في تفسيرها للنمو الاقتصادي إلى الربط بين قضية التوزيع ومسار النمو الاقتصادي منطلقة في ذلك من قانون "ساي" الشهير. حيث انشغل الاقتصاديون الكلاسيكيون بالتفكير في مسألة الفائض الاقتصادي وكيفية توزيعه بين شرائح وطبقات المجتمع أو بين ملاك عناصر الإنتاج باعتباره المدخل الأساسي لفهم وتفسير محددات النمو الاقتصادي، وكان تحليلهم للعلاقة والمفاضلة بين الاستهلاك والاستثمار يعكس تركيزهم على مسائل النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي في الأجل الطويل، حيث كانوا يرون أن قضية توزيع الثروة هي بمثابة الترمومتر لقراءة مدى استدامة النمو الاقتصادي واستقراره، وما إذا كان النمو الاقتصادي سينحو نحو الانتعاش أو الركود (الأفندي، 2014).

بيد أن مسألة النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية الجديدة، قد اتخذت منحاً مغايراً لما كانت عليه النظرية الكلاسيكية، حيث جعلت من فكرة التحليل الحدي ومسائل تعظيم المنفعة (السعادة) والأرباح في قرارات الوحدات الاقتصادية مدخلاً أساسياً لفهم وشرح مسار النمو الاقتصادي، فلم ينظر الكلاسيكيون الجدد إلى مسائل النمو الاقتصادي من زاوية نظرية توزيع الدخل وعلاقات مالكي عناصر الإنتاج، كما كان ذلك شأن الاقتصاديين الكلاسيكيين، وإنما نظروا إلى تلك المسائل من زاوية نظرية القيمة أو الثمن لأسعار عناصر الإنتاج، ومن زاوية تخصيص الموارد والبحث والتحليل في قواعد السلوك الأمثل والرشيد للمستهلكين والمنتجين.

وهم بذلك التحول، قد نقلوا الاهتمام بالنمو الاقتصادي من إطار التحليل الكلي أو النمو الاقتصادي على مستوى المجتمع إلى إطار التحليل الجزئي أو النمو الاقتصادي على مستوى الوحدات والقطاعات الجزئية والأفراد (الأفندي، 2014)، وفيما يلي أبرز إسهامات الكلاسيك الجدد:

- اهتم الكلاسيك الجدد بالتراكم الرأسمالي (رأس المال) من خلال تحليل محددات الادخار والاستثمار باعتبارهما مصدر التراكم الرأسمالي، ورأوا أن الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع كل من الدخل وسعر الفائدة، بينما الاستثمار يتحدد بعلاقة عكسية مع كل من سعر الفائدة والإنتاجية الحدية لرأس المال، ومن ذلك رأوا أن معدل نمو الدخل الفردي يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الاستثمار والازدهار وبعلاقة عكسية مع معدل النمو السكاني.
- أولى الكلاسيك الجدد أهمية للنمو السكاني والتجارة الدولية، باعتبارهما متغيرات خارجية مؤثرة في النمو الاقتصادي طويل الأجل، وقد رأوا أن معدل النمو الاقتصادي ينحو نحو التساوي مع معدل نمو قوة العمل في الأجل الطويل، ورأى الكلاسيك الجدد، أن لمنظمي العملية الانتاجية دوراً فاعلاً في دفع النمو الاقتصادي واستقراره واستبعاد إمكانية حدوث ركود أو جمود في الانتاج، حيث رأى Schumpeter (1934) أن للاختراعات والابتكار الذي يقوم به المنظمون دوراً فاعلاً في زيادة النمو

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

الاقتصادي، ورأى أن الاستثمار المحفز بحجم النشاط الاقتصادي وبالأرباح والعوائد وحجم رأس المال القائم يحفز النمو الاقتصادي، كذلك فإن الاستثمار التلقائي المحفز بالابتكار والتجديد الذي يقوم به المنظمون له دور فاعل في ضمان استدامة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

- كما أولى الكلاسيكيون الجدد أهمية لدور العمل في النمو الاقتصادي وأن نمو قوة العمل يعتمد على نمو وهيكلة السكان وكذلك مستوى التعليم والتدريب.

3-1-2 النمو الاقتصادي في الرؤية الكينزية:

لم يقدم كينز (الأفندي، 2017) نظرية صريحة في النمو الاقتصادي وإنما قدم نظرية للاستقرار الاقتصادي تقوم على دور فاعل للطلب الكلي في التأثير على الدخل القومي، وكان الشغل الرئيس لكينز هو كيف يمكن معالجة تقلبات الدخل من خلال التحكم في عناصر ومكونات الطلب الكلي، حيث نظر كينز إلى مسائل النمو الاقتصادي من زاوية تقديم نظرية للاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل.

فلا ريب أن تقلبات الدخل إنما تعني تقلبات في النمو الاقتصادي، ومن ثم، فلا مجال لتحقيق استقرار الدخل وبالتالي استدامة النمو الاقتصادي عند مستويات مرغوبة، إلا من خلال التحكم في تقلبات الطلب الكلي، حيث يغدو الطلب الكلي هو المتغير المستقل الذي يؤثر في حجم الناتج والتشغيل، وليس من الضروري أن يستقر الدخل عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، وإنما قد يتحقق النمو الاقتصادي حتى تحت ظل وجود بطالة في الموارد.

ومن جانب آخر، ركز كينز على أهمية التراكم الرأسمالي الناجم عن زيادة الاستثمار الذي يقود إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج الكلي وبالتالي النمو الإقتصادي، وفي رأي كينز فإن مصدر التراكم الرأسمالي هو تدخل الدولة، لذلك أولى كينز أهمية لدور السياسات المالية والنقدية في التأثير على الدخل ومن ثم النمو الاقتصادي من خلال أدوات الضرائب وسعر الفائدة والإنفاق الحكومي المباشر.

3-2 النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

إن التنمية والنمو الاقتصادي في مقاصد الشريعة الإسلامية هي انعكاس للوظيفة الاجتماعية للإنسان القائمة على سنة التسخير والاستخلاف التي اقتضاها الخالق جل وعلا، للوجود الإنساني على الأرض، فالإنسان مكلف بإقامة العمران وإعمار الأرض بغية تحقيق الحياة الكريمة للإنسان.

ولذلك، فإن العمران هو تنمية للإنسان وبالإنسان ومن أجل الإنسان (اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) (الجاثية، 12–13). فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها، (فالدنيا حلوة نضرة وإن الله مستخلفكم فيها، فناظر كيف تعملون) كما ورد في الحديث الشريف (مسلم، 2017، ج8/ 2742).

إن الإنسان هو الركيزة الأساسية للتنمية والنمو الاقتصادي بسلوكه وجهده وعمله وقيامه بوظيفة الاستخلاف والعمل بسنة التسخير في هذه الحياة، وهذا يتطلب في المقام الأول إدراك الإنسان (فناظر كيف تعملون) بصورة جوهرية لسنة التغيير.

فلا غرو، أن هناك صلة عميقة ووثيقة بين التغيير داخل الإنسان والنتائج التي تحدث في الحياة العملية للإنسان وواقعه المعاش، فالتغيير في واقع حياة الإنسان هي انعكاس أو ارتداد لتغيير عميق يحدث داخل النفس البشرية (إِنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (الرعد، 11).

والتغيير في النفس البشرية هو تغيير حقيقي وشامل وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية بتصوراتها للكون والإنسان والحياة (ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (الأنفال، 53)، وإصلاح النفس وفق ما يرضي الله له دلالاته على مضمون التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يتصف بالاستدامة والشمولية، حيث يقترن النمو الاقتصادي المادي بالنمو والتقدم في الأبعاد والجوانب الإنسانية السلوكية والحضارية للإنسان، فالتنمية والنمو ليسا محصلة التراكم المادي والعملي

والتكنولوجي فحسب، ولكنه أيضاً محصلة تنمية في الجوانب القيمية والأخلاقية والحضارية وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية.

إنها تنمية بشرية مستدامة تنطلق من مضمون للتغيير في النفس الإنسانية يتجلى في ثلاثة أبعاد رئيسية :

- تغيير في السلوك والتصرف.
- تغيير في الحركة والعمل.
- تغيير في الهمة والارتقاء.

إن واحداً من الأبعاد الاقتصادية للتغيير في السلوك الاقتصادي، يتمثل في سلوك الاعتدال، فالترشيد والاعتدال في إدارة الموارد والإنفاق والإنتاج يسهم في تزايد السعادة والفلاح للإنسان، وبه تختصر المراحل لبلوغ الغايات (رَبَّنَا آتِنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا) (الكهف، 10)، (وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا) (الكهف، 24).

وينصرف الرشد والاعتدال في السلوك الاقتصادي للإنسان إلى أحد أهم ركائز تمويل الإعمار أو النمو الاقتصادي. وهو الرشد الإنفاقي للإنسان، فقد جعل الله الاعتدال في الإنفاق أو الاستهلاك أو الاستثمار صفة رئيسية من صفات عباد الرحمن (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) (الفرقان، 67)

فالاعتدال في الإنفاق يوفر مصدراً للتراكم الرأسمالي من خلال الإدخار المنتج، ومنه يتم تمويل الاستثمار الذي يولد التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية والنمو الاقتصادي؛ فالإسراف في الإنفاق يقلص الادخار ويبدد الموارد، بينما التقتير يؤثر سلباً على التنمية البشرية للإنسان، وكلا الأمرين ينعكسان سلباً على التنمية والنمو الاقتصادي، فالإسراف يقترن بزيادة الضغوط التضخمية بسبب زيادة تقلبات الطلب الكلي، ومن ثم زيادة تقلبات الدخل والنمو، والتقتير يقترن بزيادة حالات الركود الاقتصادي، ومن ثم عدم استدامة النمو، ولذلك فإن الاعتدال في الإنفاق قد يقترن بتحقيق التعادل بين الاستثمار والادخار.

إن توظيف الادخار في تمويل الاستثمار من خلال حوافز المشاركة في الربح والخسارة كبديل عن الربا من جهة ومعاقبة اكتناز الأموال بفرض الزكاة عليها من جهة أخرى يضمن التعادل بين الاستثمار والادخار، وهذا التعادل يسهم في استقرار توازن الدخل، وبالتالي استقرار النمو الاقتصادي عند مستوياته المرغوبة وتفادي تقلباته صعوداً وهبوطاً، ومن جانب آخر فإن الاعتدال في الإنفاق ليس حالة خاصة بسلوك الأفراد، ولكنه يمتد إلى السلوك الاقتصادي للحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص، فالاعتدال في الإنفاق الحكومي والقطاع العام يشجع على الادخار العام، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الخاص، فالاعتدال في الإنفاق (كفائة الإنفاق) يولد الأرباح التي تمول الاستثمارات الجديدة.

ويمكن النظر إلى الاعتدال في الإنفاق باعتباره أساساً يتكئ عليه مفهوم الكفاءة الاقتصادية للإنفاق بلغة الاقتصاد المعاصر، ومن ثم فإن السلوك المعتدل في إنفاق الأفراد والحكومة والقطاع العام والخاص يولد الفائض الاقتصادي أو الادخار القومي الذي منه تتم عملية التراكم الرأسمالي اللازم لعملية النمو الاقتصادي.

وبطبيعة الحال فإن الموازنة بين الاستهلاك والادخار من جهة ومعاقبة الاكتناز ومنعه بفرض الزكاة عليه، تمثل أحد التطبيقات الأساسية للرشد والاعتدال في الإنفاق، ومن هذا السلوك التغييري تتولد الفرص لزيادة الإنتاج بأقل التكاليف وبأفضل وسائل تقنية الإنتاج، وهنا تغدو دالة الإنتاج تعكس في جوهرها أحد المقاصد التغييرية التي تؤكد عليها مقاصد الشريعة الإسلامية.

ومن مقاصد التغيير في النفس البشرية النظر بإيجابية إلى العمل والحركة والجهد في الحياة (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) (التوبة، 105) فالسعي والعمل شرف للإنسان والإسلام يذم الكسل والقعود، ويعتبر العمل عبادة تحقق لصاحبها العائد المادي في الحياة والثواب من الله في الآخرة، وهو بذلك

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

أحد ركائز التنمية والنمو الاقتصادي، حيث عمارة الأرض بالعمل والحركة (وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (الأحقاف، 19) (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ) (البقرة، 198).

إن الكسب من العمل هو أشرف الكسب على المستوى الفردي، والنمو الاقتصادي هو الكسب العام الناجم عن العمل أيضاً على المستوى المجتمعي (ما كسب الرجل كسباً أطيب من عمل يده) (ابن ماجة، 2017، 2138).

كما أن تغييرهمة النفس البشرية والإرتقاء بها يُعد مقصداً كبيراً لإحداث التغيير في الواقع، فعمارة الأرض وإنجاز النمو الاقتصادي يتطلب عقولاً مبدعة وسواعد قوية وحركة دائبة في الإصلاح والتغيير وإدارة الموارد لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. والارتقاء بالإنسان يقتضي حصوله على قدر كبير من التعليم والتدريب والرعاية الصحية والبيئة النظيفة التي من شأنها إعداد المؤهلين وأصحاب الخبرات والمواهب للعمل والإبداع والإنتاج، وتلك مؤهلات ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وحل المشكلة الاقتصادية التي سببها قصور قدرات الإنسان في واقعه ومكانه المحدد.

وهو ما أدركه ابن خلدون من القرآن في قوله : إن الله سبحانه خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء غير موفية له بمادة حياته (الأهدن، 1994).

ويفهم من ذلك، أن التغلب على قصور القدرات لا يتم إلا بالتعليم والتدريب وإعداد الجسم السليم بالرعاية الصحية والتخصص في العمل وغير ذلك مما يتطلب إحداث تغيير شامل في النفس البشرية نحو زيادة الهمة والإرتقاء كما أشار لذلك ابن خلدون في موقع آخر من مقدمته الشهيرة.

وهناك محدد آخر، للتنمية والنمو الاقتصادي، وهو التدخل الحكومي من خلال برامج الإنفاق العام على مجالات التنمية الاقتصادية والبنية الأساسية للتنمية، إضافة إلى الانفاق على البرامج الاجتماعية وبرامج تصحيح توزيع الدخل، وقد أدرك الخليفة الراشد "عمر بن الخطاب" – رضي الله عنه – هذا الدور المهم للدولة في تعزيز النمو والتنمية واعتبرها واجباً شرعياً في المقام الأول، حينما ضرب مثالاً لذلك بمسؤولية الدولة عن تمهيد الطرق للحيوان، ناهيك عن الإنسان، إن المالية العامة في الاقتصاد الاسلامي لها دور كبير: دور تنموي ودور توزيعي لتصحيح التفاوت في الدخل والثروة، وكذلك لها دور استقراري يضمن قابلية النمو الاقتصادي للاستدامة وتفادي تعرضه للتقلبات الشديدة التي تسبب التضخم أو الركود الاقتصادي.

كما أن لبرامج الإنفاق العام الحكومي أيضاً دوراً آخر يتمثل في الحفاظ على البيئة وبما يكفل تمتع كل أجيال المجتمع بحقها في ثمرات النمو الاقتصادي من خلال إدارة الموارد بشكل منصف وعادل دون إفراط في تبديد هذه الموارد الذي يسبب حرمان الأجيال من ثمراتها، ومن جانب آخر فإنّ البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية لها صلة عميقة وتأثير مباشر على النمو الاقتصادي سواء في مقاصد الشريعة الاسلامية أو في التطبيقات التاريخية أو في الأدبيات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، وتتجلى أبعاد هذه البيئة المؤثرة في النمو الاقتصادي على النحو الآتي:

1. نظام سياسي يقوم على الشورى بآلياتها الديمقراطية المعاصرة.
2. مجتمع سياسي يقوم على التماسك الاجتماعي بأبعاده الأساسية : التضامن الاجتماعي والتكافل الاجتماعي والأمن الاجتماعي الذي يستهدف منع الظلم والبغي بين الناس.
3. نظام إداري يقوم على اللامركزية والتقاليد المؤسسية.
4. منظومة تشريعية تستهدف حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأفراد المكفولة في الشريعة الاسلامية.

5. (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) (الشورى، 38 - 40).

6. نظام شفاف للحسبة أي الحوكمة في كل مستويات الإدارة الحكومية والخاصة والعامة يكفل تحقيق رقابة متبادلة بين المجتمع والدولة ومنظمات المجتمع المدني، ناهيك عن الرقابة الذاتية التلقائية للفرد المسلم من أجل تحقيق أعلى درجات السلامة والفعالية في تنفيذ السياسات وأولويات التنمية ومنع الاستغلال والظلم (اعبد الله كأنك تراه، وكن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل) (ابن حنبل، 2017، 6156)

كذلك فإنّ انتقال الأصول بين الأجيال وتمليكها من خلال نظام الإرث الإسلامي، يُعد أيضاً محدداً من محددات نظام التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، وهو كذلك محدد من محددات التنمية والنمو الاقتصادي، ومصدر من مصادر النشاط الإنتاجي الذي يعزز النمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك فإنّ نظام الحوافز الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي القائم على مبدأ الغنم بالغرم أو المشاركة في الأرباح والخسائر يحقق شراكة فاعلة بين العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية، حيث يتحقق العدل بتوزيع المخاطر على كل الأطراف مما يسهم في تطور الأنشطة الإنتاجية المعززة للنمو الاقتصادي.

4. النمو والتوزيع في اقتصاد إسلامي:

4 - 1 إنّ الصلة بين النمو الاقتصادي والتوزيع، ومن ثم مستوى سعادة الأفراد، يتطلب تحليل نظام التوزيع في الاقتصاد الإسلامي. فالشريعة الإسلامية كانت سباقة في وضع نظام كفء وعادل للتوزيع منذ (14) قرناً قبل أن تصبح نظرية التوزيع تحضى باهتمام كبير في أدبيات الاقتصاد المعاصرة.

ويقوم نظام التوزيع في مقاصد الشريعة الإسلامية على ثلاث ركائز أساسية:

- منظومة القواعد المعيارية الناظمة للتوزيع، التي تعكس في مضمونها مبدأ الكفاءة الاقتصادية.
- المنظومة القيمية والأخلاقية الحاكمة للتوزيع، التي تعكس في جوهرها مبدأ العدالة الاجتماعية.
- هيكل التوزيع الذي يبين قنوات ومسارات نظام التوزيع.

ومن الواضح أن تلك القيم المعيارية تؤكد على اتكاء نظام التوزيع ومن ثم السعادة في مقاصد الشريعة على مبدأي: الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

4-1-1 وبصورة محددة، فإن القواعد المعيارية الناظمة للتوزيع تتحدد في معايير الحاجة والجهد والاستحقاق، حيث كان الخليفة الراشد عُمر بن الخطاب رضي الله عنه قد لخصها بكل وضوح ودقة عندما قال: (ما من أحد إلا وله في هذا المال حق: الرجل وحاجته والرجل وبلاؤه – أي عمله وجهده–)، وبلغة الاقتصاد المعاصر، فإن الجهد والعمل يقاس بالقيمة الحقيقية للإنتاجية الحدية للعامل وفقاً لقوى السوق وتفاعل قوى العرض والطلب، اتساقاً مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية.

وعندما لا تكون القيمة الحقيقية للإنتاجية الحدية للعامل (هي مقدار الأجر الذي يدفع للعامل) لا يكون ذلك كافياً لتلبية حاجة العامل، فإن هناك معياراً آخر لضمان حاجة العامل وهو معيار حد الكفاية، اتساقاً مع مبدأ العدالة.

إنّ حد الكفاية هو تأمين أو ضمان القوام من العيش، وهذا المفهوم للقوام – مفهوم مرن ومتطور يتغير بتغير الزمان والمكان وطبيعة الحاجات والأعراف والتقاليد، أو هو حد الكفاية الذي (يختلف باختلاف الساعات والأحوال، إن من مظاهر حد الكفاية هو امتلاك الفرد لمنزل، وتأسيس عائلة (زوجة) وتوفير خادم، ودابة (وسيلة نقل).

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

وبصورة عامة، فإن حد الكفاية هو ذلك الذي يحقق المستوى الأدنى لمراتب الغنى وفقاً لرأي الخليفة الراشد عمر عندما قال: (إذا أعطيتم فاغنوا).

ومن جانب آخر، يضمن معيار الجهد والاستحقاق حصول العامل على تعويض لجهده وعمله تعويضاً عادلاً يقاس-كما سبق ذكره- بالقيمة الحقيقية للإنتاجية الحدية، وذلك مقياس يأخذ بعين الاعتبار، طبيعة العمل والمخاطرة فيه والمهارات والخبرات المكتسبة، كما يتأثر هذا الأجر بحجم السوق وهيكلته والتدخل الحكومي في حالات معينة، بالإضافة إلى دور النقابات العمالية وغير ذلك.

ولا يقتصر معيار الاستحقاق والجهد على تعويضات العاملين، وإنما هو معيار أيضاً لانتظام علاقة الشراكة بين العمل ورأس المال في العملية الانتاجية والاستثمارية، حيث تتأسس تلك العلاقة وفقاً لمبدأ ومعيار الغنم بالغرم المعروف في الشريعة الإسلامية – أو المشاركة في الربح والخسارة بلغة الاقتصاد المعاصر-، وهذا المبدأ يكفل لكل طرف من أطراف العملية الإنتاجية الحصول على العوائد المستحقة التي تعكس طبيعة الجهد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار، حيث يتشارك كل من العمل ورأس المال في تحمل المخاطر وليس تحميل طرف واحد كل المخاطر، كما هو متبع في المصارف والشركات ذات الطابع التقليدي في التمويل.

4-1-2 ولا تتوقف المعايير الناظمة للتوزيع عند هذا الحد، بل إنها تتكئ أيضاً على منظومة قيمية وأخلاقية أكدت عليها مقاصد الشريعة الإسلامية، فهي محكومة بقيمة ومبدأ العدالة الاجتماعية. حيث إن مضمون العدالة الاجتماعية واسع وعميق في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، فإنها تعني المساواة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكنها في المقام الأول تتأسس ابتداءً عند الإنسان من شعوره بعزة النفس وكرامتها التي تعني العزة بالله.

فالعدالة إنما هي الوجه الآخر لكرامة الإنسان، والشعور بالعزة له صلة وثيقة بالإيمان بالله والتحرر من عبودية البشر، وعندها لا يغدو الإنسان خائفاً على عيشه أو رزقه أو حريته أو مكانته الاجتماعية، فهو متحرر من كل أنواع ذلك الخوف إلا الخوف من الله.

إن الشعور بعزة النفس تمكن الإنسان من التمتع بحقه في الحياة الحرة الكريمة، وعندها يدرك بعداً قيمياً مهماً في مبدأ العدالة وهو المساواة الإنسانية. فالمساواة التامة في الإنسانية أحد مقاصد العدالة في الشريعة الإسلامية، لأن أصل الناس واحد وفقاً للحديث الشريف: ((كلكم لآدم وآدم من تراب)).

وفي بعدها الاقتصادي تعني العدالة: المساواة النسبية أو شبه المطلقة فيما يتعلق بإشباع الحاجات الأساسية وفقاً لحد الكفاية في الحالات الطبيعية المستقرة، كما أنها تعني المساواة المطلقة في تحقيق حد الكفاف في حالات الأزمات الاقتصادية وغير الطبيعية، فليس بمؤمن من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم، كما ورد في الحديث الشريف وقوله صلى الله عليه وسلم: (من كان معه فضل دابة فليعد بها على من لا ظهر له، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في الفضل) (أبو داود، 2017، 1663).

وقد جسد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–، المساواة المطلقة عند الأزمات ومنها المجاعة التي حصلت في عهده، ووضع معياراً للمساواة في هذه الحالة بقوله: (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف) (الأفندي، 1989).

إن المساواة شبه المطلقة في ضمان حد الكفاية والمطلقة في توفير حد الكفاف عند الأزمات إنما يجسد روح التضامن والتكافل الإسلامي الذي تؤكده الشريعة الإسلامية ((مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد...))، فالتضامن الاجتماعي والتكافل الاجتماعي هو أحد التجليات الرئيسية لقيمة العدالة الاجتماعية.

ومن جانب آخر، فإن من مقاصد العدالة الاقتصادية التفاوت المحمود في توزيع الدخل والثروة، فليس من العدل تطبيق المساواة المطلقة بعد حد الكفاية، ومن العدل أن يتفاوت الناس تبعاً لمواهبهم وجهدهم وطبيعة

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

أعمالهم وخبراتهم وغيرذلك (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (الزمر، 9) (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق) (النحل، 71)، والتفاوت المحمود يولد التنافس المحمود الذي يمثل المحرك الأساس لعجلة التنمية والنمو الاقتصادي، ومن مقاصد العدالة الاجتماعية أيضاً في الشريعة الإسلامية، الحفاظ على حق الأجيال في الثروة، فقد شرع الإسلام نظام الإرث حماية للجيل من الوقوع في حالة الفقر، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: ((إنك إن تذر ورثتك أغنياء خيرمن أن تذرهم عالة يتكففون الناس)) (البخاري، 2017، 1295).

وأكد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- على حق الأجيال في توزيع الثروة عندما وقعت مشكلة توزيع أراضي الفتح الإسلامي فقال: (أتريدون أن يأتي آخر الناس وليس لهم شيء)، وقد استنبط عُمر بن الخطاب -رضي الله عنه- هذا الحكم من قوله تعالى: (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ) (الحشر، 10).

وبناء على ذلك فقد أقر "عُمر بن الخطاب" - رضي الله عنه - سياسته بقاء أراضي الفتح مع ملاكها الأصليين والاكتفاء بالحصول على جزء من خراجها (عوائدها) وتوزيعها على الناس، وقد وافقه في تلك السياسة الصحابة أيضاً ومنهم الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

4-2 هيكل التوزيع:

يتأسس هيكل توزيع الثروة والدخل كما عرفنا وفقاً لمنظومة قيم معيارية تتمثل في الحاجة والجهد والاستحقاق التي تضمن المساواة المطلقة في توفير حد الكفاية أو حد الكفاف في حالات الأزمات، حيث تم تأسيس هذه المعايير وفقاً لمنظومة قيمية أبرزها قيمة ومبدأ العدالة الاجتماعية، وترتيباً على ذلك فإن هيكل وأشكال التوزيع في الاقتصاد الإسلامي تتخذ ثلاثة مسارات أو أنظمة أساسية وهي:

أ. التوزيع الطبيعي للثروة:

هذا النمط من التوزيع يستجيب لنداء الفطرة الإنسانية، كما أنه يتسق مع رغبات فطرة الإنسان وغريزته في التملك، والإسلام دين الفطرة، حيث يحث الإنسان على العمل والتملك وعمارة الأرض، ولذلك من حق الإنسان أن يتملك أي شيء طالما كان مباحاً ومن عمل مباح، والملكية الخاصة تنسجم مع غريزة الإنسان، ولذلك تدفعه إلى العمل والإنتاج بما ينفع نفسه وينفع الناس.

ولا يقتصر التوزيع الطبيعي على ملكية الفرد، وإنما تتعداها إلى المجتمع والدولة، لذلك يتسم نظام توزيع الملكية بالتعددية: ملكية خاصة – ملكية عامة للمجتمع- ملكية الدولة- ملكية تعاونية، وتعكس هذه الملكيات قطاعات اقتصادية أساسية من شأنها تحقيق التنمية وإعمار الأرض وإسعاد الفرد والمجتمع، فالقطاع الخاص والعام والمختلط والتعاوني كلها قطاعات تعمل من أجل التنمية والإعمار في إطار تكاملي تعاوني بما يحقق مصلحة وسعادة الفرد والمجتمع وضمان تنمية شاملة ونمواً اقتصادياً مستداماً (الأفندي، 2010).

ومن التوزيع الطبيعي، انتقال ملكية الثروة أو الأصول المادية بين الأجيال من خلال نظام الإرث الإسلامي، وهذا النوع من التوزيع يستهدف تحقيق الانتفاع المستدام للثروة بين الأجيال وتحقيق مبدأ تداول الثروة بين الناس وبما يحقق التواصل بين الأجيال بتحقيق سعادتهم وفلاحهم.

وتمثل الهبات والوصايا في ملكية الأصول والثروة مساراً آخر من مسارات التوزيع الطبيعي للثروة، وهو مسار يحقق أيضاً تعميم المنافع والسعادة وتحقيق الشراكة في توزيع الثروة ويجسد روح التضامن والتكافل الإسلامي، ومثل ذلك بيع وشراء الأصول المادية وإحياء الأرض الموات وتلك من وسائل التملك الفردي أو حق الانتفاع الذي يتيحه نظام التوزيع الطبيعي في مقاصد الشريعة الإسلامية.

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

ب. التوزيع الوظيفي للدخل:

يتكئ هذا الشكل للتوزيع على معايير الجهد والاستحقاق، حيث يستهدف مكافئة وتعويض عناصر الإنتاج نتيجة مشاركتهم في العملية الانتاجية، والنشاط الاقتصادي عموماً، حيث يتحدد مقدار العوض أو العوائد لعناصر الإنتاج ومنها أجور العمل وفقاً للإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج -ومنها الإنتاجية الحدية للعمل- مقيمة بالقيمة الحقيقية للإنتاجية.

وتعكس الإنتاجية الحدية للعامل بدورها نوعية العمل ومؤهلات وخبرات العاملين وطبيعة المخاطر، كما تتأثر الأجور أيضاً بحجم السوق وهيكله سواء أكان تنافسياً أو احتكارياً، وباعتبارات المساومة أو المفاوضة بين العامل ورب العمل وكذلك دور النقابات، وبالتدخل الحكومي في حالات معينة، وإذا كان الأجر من الجهد والاستحقاق لا يكفي، فإن قنوات ومسارات توزيع الثروة تضمن للعامل الحصول على حد الكفاية.

ج. التوزيع التحويلي:

يستهدف هذا المسار تحقيق التوازن والتماسك الاجتماعي في المجتمع وبما يجسد روح التضامن والتكافل الاجتماعي ويتحدد بتوفير حد الكفاية للناس والحد من الفقر وتوفير الفرص المتساوية للفقراء في التعليم والرعاية الصحية والتمتع بالخدمات الأساسية اللائقة، وركيزة هذا التوزيع الشراكة المجتمعية وترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع بما يكفل التماسك الاجتماعي في المجتمع، وتتكون مصادر التوزيع التحويلي من الموارد والقطاعات الآتية:

- **الدولة من خلال الإنفاق على برامج في الإنفاق العام الموجهة للحماية الاجتماعية، والبرامج الاجتماعية والحد من الفقر والبطالة، وبما يؤدي إلى تعديل وتصحيح توزيع الثروة والدخل، ومن خلال تصحيح توزيع الدخل بفرض الضرائب، فإن في المال حقاً سوى الزكاة.**
- **مؤسسة الزكاة والأوقاف سواء أشرفت عليها الحكومة أم كانت مؤسسات مستقلة، فإن هدفها هو إدارة الزكاة والأوقاف إيراداً وإنفاقاً على المستحقين المذكورين في الكتاب العزيز.**
- **المجتمع من خلال دور الأفراد في تقديم الصدقات، والهبات، والتبرعات، والكفارات، والزكاة، والوقف، وغير ذلك لصالح الفقراء وذوي الحاجات المختلفة، وكذلك من خلال المنظمات والجمعيات الأهلية الخيرية التي يمكن أن نطلق عليها القطاع الأهلي والخيري.**

5. دالة السعادة في اقتصاد إسلامي:

الفرضيات أو المسارات المحتملة:

5 - 1 يمكننا توصيف دالة تقريبية للسعادة (H_n)، تعتمد على جملة من المحددات والمقومات المادية وغير المادية (القيمية) تأخذ السمات والخصائص الآتية:

- **السعادة والفلاح مفهوم عميق وواسع لا يقتصر على السعادة المتحصلة من المقومات المادية في الحياة الدنيا، وإنما أيضاً سعادة نفسية تتسم بالرضا والطمأنينة متحصلة من المقومات غير المادية (القيم الإيمانية والأخلاقية)، فهي تمكن الفرد، من التطلع إلى الحياة الآخرة، وتجعله يعيش سعيداً في حياته الدنيا، ويطلق على السعادة المتحصلة من المقومات (الموارد) المادية بالسعادة المادية، أما السعادة المتحصلة من الموارد والمقومات غير المادية فيطلق عليها السعادة النفسية، ولا ريب أن هذا المفهوم للسعادة يتجاوز المفهوم التقليدي للمنفعة التي تركز على حسابات اللذة والألم المادي وفقاً للفكر الاقتصادي الغربي والتي فقط تتكئ على المقومات المادية للسعادة.**
- **إن السعادة المتحصلة من المقومات المادية وغير المادية هي سعادة متكاملة، اتساقاً مع خصائص المجتمع المسلم القائم على قوله تعالى:** (رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) **(البقرة، 201).**

وفي حقيقة الأمر، فإن تكامل السعادتين يجعلهما أقرب إلى حالة الاندماج، فكل عمل أو عوائد أو خير يحصل عليه الفرد أو مكاسب مادية إذا ابتغى بها وجه الله، فهذا من تجليات السعادة والفلاح (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) (التوبة، 105).

5 - 2 مسارات السعادة (الفرضيات):

1 - تزيد السعادة الكلية للأفراد عند زيادة مستوى كلٍ من موارد مقومات السعادة المادية وموارد ومقومات السعادة النفسية (شكل 4).

2 - تزيد السعادة الكلية للأفراد عند زيادة الموارد غير المادية للسعادة النفسية (شكل 4).

3 - تزيد السعادة الكلية بزيادة الموارد غير المادية للسعادة النفسية حتى وإن انخفضت الموارد المادية للسعادة (شكل 5).

4 - غموض اتجاه التغير في مستوى السعادة الكلية عند انخفاض موارد السعادة النفسية حتى وإن زادت موارد السعادة المادية (شكل 6، 7)، ولتحليل تلك الفرضيات أو المسارات المحتملة، نستعين بنوعين من التحليل البياني لتوصيف دالة السعادة، هما: منحنيات السواء ومنحنى إمكانات تحصيل السعادة (HPF).

فمنحنيات السواء، يطلق عليها منحنيات التمتع بالسعادة، التي تأخذ شكل الحرف (L)، شكل (1).

(شكل ١)

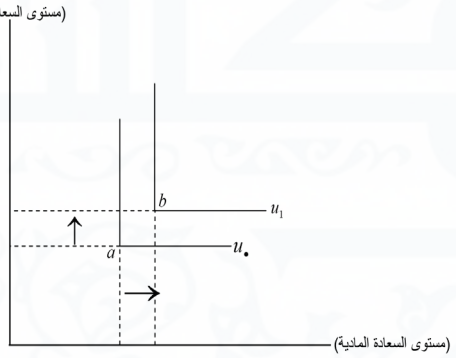

شكل (1): منحنى التمتع بالسعادة

أما منحنى إمكانات تحصيل السعادة فهو يبين الخيارات المختلفة لتوظيف الموارد المادية وغير المادية، لتحصيل المستوى المرغوب للسعادة الكلية للأفراد التي تحقق شرط الكفاءة الاقتصادية الإنتاجية والتوزيعية.

يبين المحور الأفقي في شكل (1) مستوى السعادة من المقومات المادية (السعادة المادية) والمحور الرأسي مستوى السعادة من المقومات غير المادية (السعادة النفسية)، وبالتالي فمنحنى سواء السعادة (u_0) و(u_1) تمثل منحنيات التمتع بالسعادة.

في المنحنى (u_0)، هناك مستوى معين ومستقر لسعادة الفرد عند النقطة (a) وبالتالي، فإنه عند مستوى معين من السعادة النفسية فإن أي زيادة في سعادة الفرد المادية بالتحرك على يمين المنحنى (u_0) لن تغير من واقع سعادته الكلية وسيظل يتمتع بمستوى سعادة مستقر.

وكذلك الحال إذا زادت مقومات سعادته النفسية عند مستوى سابق من السعادة المادية فإن سعادته الكلية تظل مستقرة؛ لأنه عند هذا المستوى من السعادة لا يوجد ميل للأفراد في زيادة المقومات المادية للسعادة.

لاحظ مثلاً أنه إذا زادت مقومات سعادته المادية على يمين النقطة (a) فإن تلك الزيادة قد تكون مؤقتة ولن تزيد سعادته الكلية، ومع الزيادة المؤقتة قد تجلب له بعض المشكلات التي تقلل من سعادته المادية

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

الحقيقية، ولكن بقاء سعادته النفسية كما هي فإن السعادة الكلية تظل مستقرة، وتعادل أي أثر سلبي من زيادة سعادة الفرد المادية.

بيد أن زيادة كل من مقومات السعادة المادية والسعادة النفسية معاً تعني زيادة كلية في إجمالي السعادة – أي الانتقال من منحنى سواء (u_0) إلى منحنى سواء أعلى (u_1) عند النقطة (b) مثلاً.

ومن الشكل السابق تزيد السعادة من (a) إلى (b) بانتقال منحنى سواء السعادة من (u_0) إلى (u_1). عند زيادة تأثير العوامل المادية وغير المادية على السعادة.

3-5 توصيف دالة السعادة:

ترتيباً على ما سبق، فإنه يمكننا توصيف دالة السعادة على النحو الآتي:

أ. تعتمد دالة التمتع بالسعادة (دالة السعادة: h) على مجموعة المقومات والمتغيرات الآتية:

- مجموعة المقومات المادية (m) التي لها قيم نقدية قابلة للتسعير ($P_1 m$)، وتتضمن مختلف برامج الإنفاق الاجتماعي في الموازنة العامة للحكومة شاملة مؤسسات القطاع العام، بالإضافة إلى تنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى تحقيق التوازن الاجتماعي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- مجموعة المقومات القيمية التي يمكن قياسها بالقيم النقدية القابلة للتسعير (Z)، وتتضمن برامج إنفاق القطاع الأهلي والخيري في المجتمع مثل: برامج الزكاة والصدقات والأوقاف وغيرها من البرامج الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة الفقر والبطالة وتقليل تفاوت توزيع الدخل ورفع مستوى دخل الفقراء في المجتمع، ويعبر عنها بالرمز ($P_z Z$) .
- مجموعة القيم الإيمانية والأخلاقية التي من شأن التمسك بها تقوية الإحساس والشعور بالأمان والطمأنينة والسعادة وحلول البركة، ومن ثم زيادة مستوى السعادة والفلاح الكلية للأفراد ولنعبر عنها بالرمز (V_f) .
- دعنا نفترض أن (V) هي متغير يعبر عن مجموعة المقومات القيمية القابلة للتسعير (V_p) ومجموعة المقومات القيمية والأخلاقية غير القابلة للتسعير المادي (V_f) .

أو: $$V = V_p + V_f \quad \rightarrow \quad (1)$$

وأن $$V_p \equiv P_z Z \quad \rightarrow \quad (2)$$

- إن تأثير التغير في (V) هو انتقال دالة التمتع بالسعادة إلى أعلى، وكذلك انتقال دالة تحصيل إمكانات السعادة الكلية إلى أعلى، أخذاً بعين الاعتبار الأثر الكبير لـ (V_f) على (V) في نقل الدالة إلى أعلى.
- نفترض أن الاقتصاد الكلي في حالة توازن عام في اقتصاد مغلق حيث:

$$Y = c + S + T + \Delta Z \quad \rightarrow \quad (3)$$

C = الاستهلاك، S = الادخار، T = الضرائب والإيرادات الأخرى.

ΔZ = صافي التغير في مقدار الزكاة.

فإذا $\Delta Z > 0$ ← متلقي للزكاة.

< 0 ← واقع للزكاة.

وكذلك حيث: $$S - I \geq 0 \quad \rightarrow \quad (4)$$

$$T - G \geq 0 \quad \rightarrow \quad (5)$$

G = الانفاق الحكومي شاملاً برامج الانفاق الاجتماعي.

وبافتراض توازن المتغيرات في (4)، (5)

$$T = G \quad \rightarrow \quad (6) \qquad \text{أي أن}$$

$$S = I \equiv \Delta K \quad \rightarrow (7)$$

حيث $\Delta K =$ صافي التغير في حيازة الأصول

وبإدخال 7، 6 في (3):

$$Y = C + \Delta K + G + \Delta Z \quad \rightarrow \quad (8)$$

وبقسمة (8) على عدد حجم قوة العمل(L) نجد أن متوسط الدخل الفردي هو:

$$y = c + \Delta k + g + \Delta Z \quad \rightarrow \quad (9)$$

تبين معادلة (9) أن متوسط الدخل الفردي يتضمن المنافع المادية المتحصلة من الاستهلاك الفردي (c) والعائد من تراكم حيازة الأصول الاستثمارية (Δk)، والمنافع المتولدة من برامج الإنفاق الاجتماعي (g)، وكذلك من صافي التغير في المنافع المتولدة من تلقي أو دفع الزكاة وأعمال البر والصدقات الأخرى(ΔZ).

وبالتالي فإنه يمكن إدماج متوسط الدخل الفردي (y) كمقياس وكيل للمقومات المادية في دالة السعادة للأفراد وكذلك حجم التغير في الزكاة كمقياس وكيل للمقومات غير المادية القابلة للتسعيرة.

- وبناءً على ذلك فإن دالة التمتع بالسعادة تعتمد على مجموعة المقومات المادية (السلع المادية) وغير المادية (السلع القيمية) القابلة للتسعير. وتأخذ دالة المنفعة شكل دالة ليونتف

$$H = Min\left\{\left(m/a, V_p/b\right), V_f\right\} \quad \rightarrow \quad (10)$$

أو:

$$H = Min\left\{\left(y/a\ , \Delta Z/b\right), V_f\right\} \quad \rightarrow \quad (11)$$

حيث هي أوزان السلع المادية والسلع (القيم) غير المادية في دالة سعادة الفرد.

- وتأخذ دالة السعادة (3) الخصائص الآتية:

– تفضيلات الأفراد تكون مطردة بشكل محدود؛ أي أن الحصول على كمية أكبر من إحدى السلع ليس بالضرورة يزيد المنفعة المادية مع إمكانية زيادة السعادة النفسية.

كذلك فإن الحصول على كميات أكبر من السلع يؤدي إلى زيادة السعادة، وهذا يعني أنه لا يوجد إحلال تقريباً بين السلع، وبالتالي فإن معدل الإحلال الحدي بين السلع غير قابل للتحديد، فإما أن يكون صفراً أو ما لا نهاية، وكذلك فإن السعر النسبي للسلع يكون غير مهم بالنسبة لسعادة الفرد.

– تفضيلات الأفراد تكون محدبة بشكلٍ محدود، بمعنى أن حصول الأفراد على توليفة معينة من السلع المادية وغير المادية يكون معادلاً أو أفضل للسعادة مقارنة بتوليفة أخرى من تلك السلع، ومن ثم يغدو طلب الأفراد على هذه السلع تقريباً محدداً بنسب ثابتة مرجحة بالأوزان $a\ , b\ , \ldots\ldots)$.

ب. دالة إنتاج تحصيل السعادة الكلية التي يمكننا تمثيلها بيانياً بمنحنى نطلق عليه منحنى إمكانات تحصيل السعادة الكلية (HPF) الذي يعبر عن مبدأ الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الرشيد لمقومات السعادة المادية وغير المادية (القابلة وغير القابلة للتسعير).

ويبين المنحنى كذلك اتجاه الكفاءة التوزيعية لتحصيل السعادة الكلية للأفراد، وما إذا كان سلوك الأفراد يتجه نحو تفضيل السعادة النفسية أكثر من السعادة المادية أو العكس، أو تحصيل أقصى مستوى مستقر للسعادة الكلية، أخذاً بعين الاعتبار الكفاءة التوزيعية لموارد (مقومات) تحصيل السعادة الكلية في ظل تكلفة معينة للفرصة البديلة.

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

حيث يبين هذا المنحنى أن تكلفة الفرصة البديلة تتزايد كلما اتجه الأفراد أو المجتمع إلى زيادة مستوى السعادة المادية (مثلاً)، حيث يقترن ذلك بتضحية أكبر في السعادة النفسية وهكذا.

- وعليه يمكن صياغة دالة تحصيل السعادة كما يلي:

$$H\ P\ F = (m\ ,V) \quad \rightarrow \quad (12)$$

$$\frac{dv}{dM} = -\left(\frac{\partial h/\partial m}{\partial h/\partial v}\right) \quad \rightarrow \quad (13)$$

وحيث يمكن الحصول على ميل معدل التحويل الفني بين موارد تحصيل السعادة الكلية كالآتي:

وبيانياً: تبين النقطة (a) أن الأفراد بإمكانهم الحصول على سعادة أكبر عند (V_1) باستخدام موارد مادية للسعادة أقل (M_1)، (شكل 2).

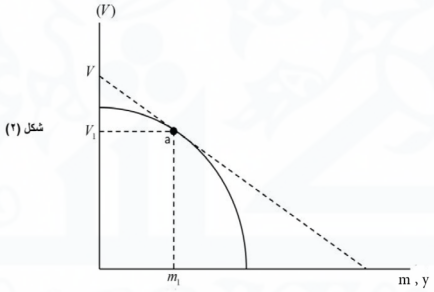

شكل (٢)

شكل (2): منحنى إمكانات تحصيل السعادة الكلية

بيد أن التضحية بالسعادة النفسية تغدو أكبر كلما رغب الأفراد باستخدام موارد مادية أكبر لتحصيل السعادة، بالاتجاه يمين النقطة (a)

- ويمكن تفسير ذلك بوجود أثرين هما:

- سريان قانون تناقص الإنتاجية الحدية للموارد المادية في تحصيل السعادة الكلية، فمن المتوقع أن تزيد حالات الألم النفسي والصحي والاجتماعي الذي يقلل من مستوى السعادة الكلية للفرد.
- إن الحصول على موارد مادية (مثل زيادة الدخل، أو برامج الإنفاق الاجتماعي الحكومية) قد يقلل الحاجة إلى برامج الإنفاق غير المادية القابلة للتسعير (برامج إعادة التوزيع) مما يقلل من الموارد غير المادية (القابلة وغير القابلة للتسعير (V) في تحصيل مستوى السعادة، فترتفع بذلك تكلفة الفرصة البديلة، حيث يلجأ الأفراد إلى زيادة الإنفاق على صحتهم العامة والنفسية، مما قد يجعل الأثر الصافي على مستوى السعادة الكلية محايداً في أحسن الأحوال، أو أقل من مستواه السابق على الأرجح.

ج. اتجاهات استقرار دالة السعادة (تحليل الفرضيات):

دعنا نفترض أن هدف الحكومة والأفراد كذلك هو تزايد دالة التمتع بالسعادة (دالة السعادة) معادلة (11).

$$H = Min\left\{\left(y/a\ ,\ \Delta Z/b\right), V_f\right\}$$

في ظل القيود الآتية:

(1) قيد الموارد المادية للسعادة وتتضمن:

- قيد الموازنة الحكومية: $P_1\overline{G} - \overline{T} \geq 0$ → (14)

حيث $P\overline{G}$ = سقف معين لقيمة الإنفاق على جميع البرامج الاجتماعية للحكومة.

$\overline{T}$ = سقف معين للإيرادات الضريبية مخصص لتمويل البرامج الاجتماعية العامة.

(2) قيد الإنفاق على البرامج الاجتماعية (برامج الزكاة والأوقاف والصدقات ونحوها):

أو: $(P_2Z - P_2\overline{Z} \geq 0)$ → (15)

حيث $P_2\overline{Z}$ = سقف معين لقيمة إنفاق القطاع الأهلي والخيري على برامج الزكاة والأوقاف والصدقات.

P_2Z = المستوى المرغوب

(3) قيد الموارد غير المادية وغير القابلة للتسعير (موارد القيم الإيمانية والأخلاقية):

أو: $V_f > 0$ ، حيث نفترض رغبة متزايدة للأفراد بالتحلي بها.

وبالطبع نفترض أن قيد الموارد غير المادية الكلي (V) متزايد عند الأفراد وأن أثر (V_f) أكبر من (V_p)

أو: $V_f > V_p$

ومن ثم فإن $V > 0$

• وعلى أية حال فإن قياس العلاقة بين السعادة والمتغيرات المستقلة يعتمد على تقنية العلاقة السببية ودرجتها ومعنوياتها الاحصائية، مما يتطلب أن يكون هناك مؤشر مناسب لحساب المتغير التابع (السعادة: h).

ويمكن بناء المؤشر بمزيج من أساليب الإحصاء الكمي والتقييم النوعي من خلال (الاستبيانات) للأفراد وعمل العينات للكشف عن مستوى رضاهم وسعادتهم مع إعطاء ترجيحات وأوزان معينة لكل عناصر التقييم والاستبانة.

كما يمكن اتباع نهج مماثل أو قريب من أساليب حساب مؤشر التنمية البشرية بمعناه الواسع، حيث يمكن تحليل مؤشرات التعليم والصحة وتوقع الحياة ومؤشرات الدخل الفردي، والإدخار والاستثمار ومؤشر الحريات السياسية والشخصية وغيرها بالإضافة إلى مؤشرات يتم حسابها من واقع الاستبانات وهكذا.

وبإدماج دالة الهدف (دالة السعادة) (11) في قيود موارد تحصيل السعادة يمكن الحصول على الشرط الضروري لاستقرار دالة السعادة عند أقصى قيمة مرغوبة لها بصورة تقريبية، وهو الشرط الذي يبين تساوي معدل الإحلال التقني لموارد السعادة المادية وغير المادية مع السعر النقدي النسبي للموارد غير المادية (dv/dm) القابلة للتسعير مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص معدل الإحلال الحدي والسعر النسبي في حالة دالة ليوتنيف حيث معدل الإحلال الحدي = صفراً أو مالا نهاية.

أو: $\frac{dV}{dm} = \frac{\partial h/\partial y}{\partial h/\partial Z} = P_2/P_1$ → (7) عند النقطة (α) في شكل (3).

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

شكل (٣)

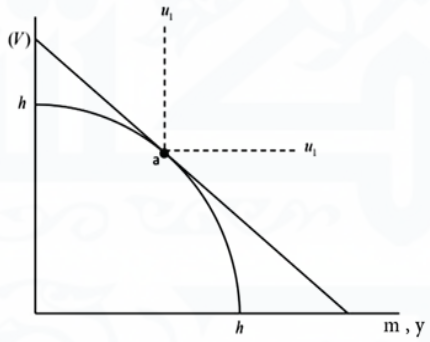

شكل (3): أقصى مستوى مرغوب لتحصيل السعادة الكلية عند النقطة ((a

وبيانياً يغدو وضع أقصى مستوى مرغوب للسعادة الكلية في شكل (3) عند النقطة (a).

كذلك من المتوقع أن يبين الشرط الضروري لتعظيم دالة السعادة تعادل التكلفة الحدية لبرامج الإنفاق الحكومية مع الإنتاجية الحدية (الإضافة) إلى السعادة من كل ريال ينفق. وينطبق ذلك على كل ريال ينفق من برامج الزكاة والصدقات، وإذا ما كانت التكلفة الحدية للبرامج أكبر من المنافع الحدية للسعادة فإن ذلك يعني ضعف الكفاءة الاقتصادية في إدارة موارد وتحصيل السعادة وخاصة في البرامج الحكومية التي يتم تمويلها بالضرائب ومن موارد الزكاة ونحوها.

د. تحليل فرضيات دالة السعادة:

1. **دعنا نبين بيانياً ماذا يحدث لمستوى السعادة الكلية عند زيادة المقومات (الموارد) غير المادية (V)، حيث ينتقل منحنى إمكانات تحصيل السعادة إلى أعلى (h_2h_2)، ليظهر مستوى أعلى للسعادة الكلية عند النقطة مثلاً، وهذا يتسق مع الفرضية الأولى للدالة (شكل 4).**

شكل (٤)

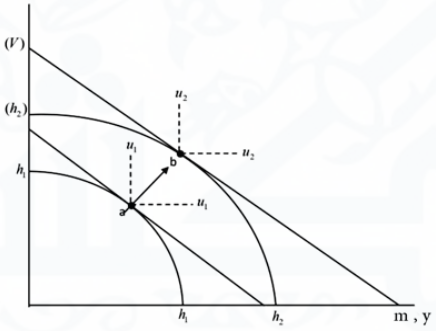

شكل (4): أقصى مستوى مرغوب لتحصيل السعادة الكلية عند النقطة(b)

وينعكس هذا أيضاً على انتقال منحنيات التمتع بالسعادة إلى أعلى.

2. **ونفس التحليل ينطبق على حالة زيادة مستوى السعادة الكلية عند زيادة كل من الموارد المادية للسعادة والموارد غير المادية للسعادة (V)، حيث ينتقل منحنى إمكانات تحصيل السعادة وكذلك منحنيات مستوى التمتع بالسعادة إلى أعلى كما هو في شكل (4).**

3. فرضيـة زيـادة مستـوى السعـادة الكلية عند زيـادة الموارد غير المادية للسعادة (V) حتـى لو انخفضت الموارد المادية للسعادة.

يبين شكل (5) أن منحنى إمكانات تحصيل السعادة يستدير (h_1h_1) من (h_2h_2) إلى باتجاه مستوى أكبر على المحور الرأسي وأقل على المحور الأفقي (انخفاض m).

وبالتالي تنتقل منحنيات التمتع بالسعادة إلى أعلى من (u_1u_1) إلى (u_2u_2) ، ومن ثم يتمتع الأفراد بمستوى سعادة أكبر في (b) رغم انخفاض الموارد المادية لتحصيل السعادة.

وتبـين هـذه النتيجـة الأثر المعنـوي والقيمي لدى الأفراد، حيث يكون الأثـر الأكبر لموارد السعادة غير المادية (غير القابلة للتسعير (V_f)) مقارنة بـ (V_p) . وعندها يشعر الأفراد بالطمأنينة وحلول البركة رغـم انخفاض الموارد الماديـة، فينعكس ذلك علـى زيادة مستوى السعـادة النفسية وراحـة البال وعزة النفس.

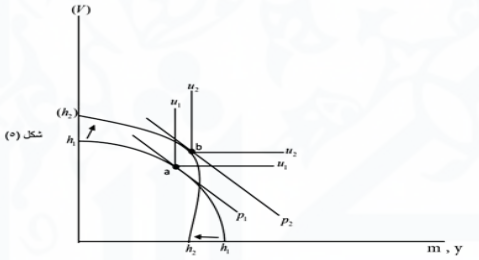

شكل (5): إمكانات تحصيل السعادة الكلية عند زيادة الموارد غير المادية

4. فرضيـة عـدم وضوح اتجاه التغير في مستـوى السعادة الكلية عند انخفاض المـوارد غير المادية لتحصيل السعادة، وزيادة الموارد المادية للسعادة في نفس الوقت.

لا يوجـد اتجـاه محدد يمكـن تأكيده لحالـة السعادة الكليـة عند انخفاض (V) وزيـادة (M). ولكن هناك احتمالان:

- الاحتمـال الأول أن يظـل مستـوى السعـادة الكلية مستقراً عنـد وضعه السابق، حيـث يتعادل الأثر الموجـب لزيـادة (M) مع الأثـر السلبـي لانخفاض (V)، وبالتالي تعـادل انخفاض الإنتاجية الحدية للموارد المادية (M) على السعادة مع زيادة الإنتاجية الحدية للموارد غير المادية (V) على السعادة، مما يجعل مستوى السعادة الكلي مستقراً عند وضعه السابق.

وبيانياً، يستدير منحنى إمكانات تحصيل السعادة من إلى باتجاه مستوى أقل على المحور الرأسي وأكثر على المحور الأفقي، ولكنه يقطع عند نقطة الاستقرار (a)، موضحاً استقرار منحنيات التمتع بالسعادة الكلية عند نفس النقطة السابقة (a) في شكل (6).

- الاحتمال الثاني: أن ينخفض مستوى السعادة الكلية، شكل (6).

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

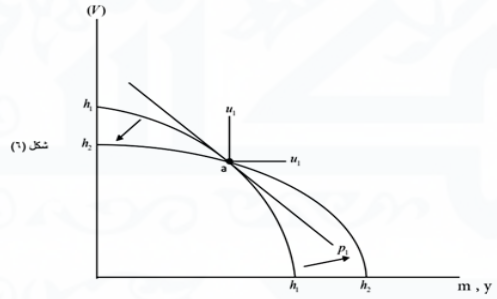

شكل (٦)

شكل (6): استقرار منحنى التمتع بالسعادة الكلية

يبين شكل (7) أن استدارة منحنى تحصيل إمكانات السعادة إلى (h_2h_2) وانتقال منحنيات التمتع بالسعادة الكلية إلى أسفل عند نقطة استقرار (b) أقل من (a) السابقة.

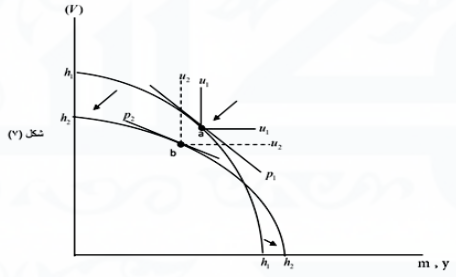

شكل (٧)

شكل (7): استدارة منحنى التمتع بالسعادة الكلية

يمكن تفسير ذلك إلى أن زيادة (m) لا تعني بالضرورة زيادة سعادته الكلية إذا اقترن ذلك بتضحية أكبر بالموارد غير المادية للسعادة لاسيما الموارد القيمية والأخلاقية (V_f) التي تنعكس على انخفاض مستوى البركة والطمأنينة في الرزق المادي والمعنوي.

وبمعنى آخر، فإن انخفاض الإنتاجية الحدية للموارد المادية على السعادة يكون أكثر تأثيراً عليها من زيادة الإنتاجية الحدية للموارد غير المادية للسعادة بسبب انخفاضها، ومن ثم تزايد حالة التوتر والقلق وعدم الصبر الذي ينعكس سلباً على مستوى السعادة.

6. الخاتمة:

6-1 ملاحظة ختامية:

من الصعب الجزم بتعظيم سعادة الأفراد من مجرد الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، فالنمو الاقتصادي المرغوب ينبغي أن يتكئ على قاعدة قيمية إذا أردنا أن يكون له تأثير على سعادة الأفراد، فلا يمكن فك الارتباط أو التداخل الوثيق بين العدالة والنمو الاقتصادي ومستوى السعادة، فالعدالة بمضمونها الاجتماعي عميقة الصلة بمستوى الإنصاف في توزيع الدخل والثروة والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (الأفندي، 2014)، وبالتالي فما لم يكن هذا النمو مقترناً بتصحيح التفاوت في توزيع الدخل والثروة والحد من الفقر، وتوليد فرص العمل والوظائف وزيادة حصة الفقراء في التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية، فإنه يظل نمواً عقيماً ناقصاً ومن ثم يظل نمواً غير عادلٍ ولا منصف.

وما لم يحافظ هذا النمو على حقوق الأجيال القادمة في الثروة والدخل بالرشد الاقتصادي في إدارة الموارد وبالحفاظ على البيئة والغابات والأنهار من التلوث وباستمرار التنوع البيلوجي وبالحفاظ على الموارد الطبيعية، من الهدر والاستنزاف، فإنه كذلك يظل نمواً ناقصاً وبلا مستقبل، وبالتالي سيظل نمواً غير منصف ولا عادلٍ أيضاً؛ لأنه لا يضمن تحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

كذلك فإن تزايد سعادة الأفراد، لا يتوقف عند مجرد توسيع آفاق النمو الاقتصادي وفقاً للعناصر والمقومات المادية، ولكنه لا بد أن يتكئ أيضاً على المقومات غير المادية، فلن يكن النمو منصفاً إذا كان مجرد نمو مادي ليس مقترناً بالتمكين للأفراد في المشاركة السياسية في إدارة الشأن العام للمجتمع، ولن يكون كذلك إلا نمواً مكبوتاً إذا أهمل الحاجات الاجتماعية والسياسية والقيمية للأفراد، أو سيكون نمواً بلا هوية إذا كان يلغي أو يهمش الهوية الثقافية والقيمية للمجتمع ويغذي الصراعات المجتمعية حول الهوية والثقافة والأخلاق.

فمثل ذلك النمو الناقص والضيق الأبعاد لن يقترن بتحقيق الكرامة الإنسانية التي هي غاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التنمية المستدامة الشاملة من منظور الاقتصاد الإسلامي، وإذا كانت الصلة مختلة بين النمو والكرامة الإنسانية فإنه يغدو من الصعب القول: إن النمو الاقتصادي له تأثير حاسم على مستوى سعادة الأفراد.

ولكل تلك الاعتبارات المرتبطة بالنمو الاقتصادي المرغوب ونتائجه المتوقعة على السعادة اتجه تركيز واهتمام الفكر الاقتصادي والسياسات العامة وأولويات مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية إلى إعادة التركيز على تصحيح هيكل النمو ونوعية النمو الاقتصادي.

فالتفاوت في توزيع الدخل هو معضلة النمو في رؤية الاقتصادي كما ذهب جوزيف ستجلز، وقد ناقش في كتابه (ثمن عدم المساواة: The Price of Inequality) النتائج السلبية للنمو على انعدام المساواة مؤكداً على الربط الوثيق بين النمو وزيادة معدلاته والاستقرار وتحقيق قدر كبير من المساواة (ستجلز، 2014).

لذلك اتجه البنك الدولي إلى تبني استراتيجية إنهاء الفقر وتوزيع الرخاء المشترك، وبما يمكن من تقليص نسبة الفقر المدقع للذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار، في اليوم في العالم إلى 3 % بحلول 2030، وكذلك تعزيز الرخاء المشترك بزيادة دخل افقر 40 % من السكان في كل بلد على نحو قابل للإستمرار من خلال استراتيجية النمو المستدام الشامل للجميع والاستثمار في توفير المزيد من فرص العمل وتبني نوعيتها والارتقاء بجودة التعليم وخدمات الرعاية الصحية والبنية التحتية وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإنشاء برامج فاعلة لأنظمة الحماية الاجتماعية.

وهناك جملة من هذه البرامج منها:

- إتاحة فرص أكثر للفقراء في التعليم والصحة والخدمات الأساسية – أي تحسين رأس المال البشري.
- إنشاء برامج تحويلات نقدية موجهة للفقراء مشروطة بالتحاق أولاد الفقراء في التعليم والرعاية الصحية.
- اتباع سياسات مالية محفزة ومستدامة لإعادة توزيع الدخل.
- بناء المؤسسات الاقتصادية الفاعلة وبناء سياسات اقتصادية هيكلية، فهناك علاقة قوية بين الأداء الاقتصادي الناجع والمؤسسات الفاعلة.

لذا فقد، اتجه صندوق النقد الدولي إلى التركيز على استراتيجية الوظائف والنمو، ويدرك الصندوق وجود مشكلة التفاوت في توزيع الدخل في ظل النمو، وأنها ما زالت قائمة، وبالتالي فإنه يؤكد على دور جديد للسياسة المالية للتأثير على توزيع الدخل، ولذلك تبنى الصندوق عملية إدماج التركيز على الوظائف والنمو الاقتصادي في عمليات الصندوق وفي مشاورات المادة الرابعة (صندوق النقد الدولي، 2015).

وبالنظر إلى الاستراتيجية العشرية للبنك الإسلامي للتنمية بجدة الذي يضم نحو 57 دولة عربية وإسلامية، فإن أولوياته للفترة 2016 – 2018 من الخطة العشرية تتركز في دعم البنية التحتية

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ (10) بليون دولار، وكذلك دعم التنمية الاجتماعية الشاملة بنحو (6) بليون دولار، وذلك في الدول الأعضاء في البنك.

ويواصل البنك مسيرته في دعم نمو القطاع المالي الإسلامي، باعتباره المجال الذي يتبنى البنك الإسلامي فيه تميزه الاستراتيجي عن سائر البنوك الإنمائية متعددة الأطراف الأخرى، ومن ذلك دعم تطوير قطاع الأوقاف من حيث التمكين والأنظمة، وكذلك المشاريع الوقفية المدرة للدخل، وبالتالي إحياء سنة الوقف ذات العوائد والنواتج الاجتماعية.

وبصورة عامة فإن الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي دعم النمو الاقتصادي والاجتماعي القائم على الشمولية للحد من الفقر المدقع إلى 3 % من السكان في الدول الأعضاء وبحلول 2025، وكذلك دعم التنمية البشرية المستدامة بما يمكن من زيادة حصة السكان في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وخلق الوظائف والتدريب على المهارات (البنك الإسلامي للتنمية بجدة، 2015)، وقد أنشأت منظمة التعاون الإسلامي صندوق التضامن الإسلامي الذي يديره البنك الإسلامي وتحددت مهمته في دعم برامج الحد من الفقر والرعاية الصحية والتعليمية للفقراء في الدول الأعضاء.

2-6 الاستنتاجات:

تحددت القضية الرئيسة في هذه الدراسة تحليل اتجاه دالة السعادة الكلية للأفراد من خلال الفرضيات الأساسية للباحث، حيث انتهت إلى التأكيد على أهمية المفهوم الأوسع للسعادة بتضمينها الأثر القيمي والأخلاقي والإيماني على السعادة بشقيها القابل وغير القابل للتسعير، فسعادة الأفراد تزيد مع زيادة موارد السعادة غير المادية وكذلك مع زيادة الموارد المادية للسعادة سواء من خلال برامج اعادة توزيع الدخل الحكومي أو من خلال برامج الزكاة والصدقات والأوقاف ونحوها.

ولأن السعادة النفسية التي تنعكس على الرضا والطمأنينة وعزة النفس وحلول البركة لها أثر ملحوظ فإن السعادة تزيد حتى لو انخفضت الموارد المادية للسعادة، حيث السعادة بمعناها الأوسع تسوق إلى الفلاح ورضا النفس سواء تحقق ذلك بالمقومات المادية للسعادة أو المقومات غير المادية للسعادة.

والسعادة بهذا المفهوم تختلف عن المفهوم المادي البحت للسعادة، فهي تختلف عن حسابات اللذة التي هي حالة رضى لا يختلف الإنسان فيها عن الحيوان. أما الوصول إلى حالة الفلاح في السعادة، فذلك هو مقصود الشريعة الإسلامية التي تقدم منهجاً للوصول إليها، كما هو واضح في الكليات الخمس في مقاصد الشريعة.

3-6 التوصيات:

- توصلت هذه الدراسة من خلال التحليل والدراسة الميدانية إلى التأكد من أثر المقومات المادية وغير المادية على مستوى السعادة، وأهمية جمع المؤشرات الكمية والنوعية لتحليل مستوى رضا الأفراد، وهذا ميدان واسع ينبغي للباحثين الولوج فيه. حيث يمكن تطوير الأبحاث في اتجاه تحديد منهجية لقياس أثر المقومات غير المادية على السعادة.
- ينبغي للسياسات الاقتصادية الحكومية أن تأخذ بعين الاعتبار وبكل جدية أثر السياسات الحكومية على السعادة والرفاة للمواطنين.
- ينبغي أن تهتم السياسات الحكومية والجامعات ومراكز البحث بإجراء المسوحات الميدانية وإجراء التقييم النوعي والكمي لمستوى رضا الأفراد وسعادتهم.
- أن تتضمن التقارير الحكومية تقييماً لفاعلية السياسات الاقتصادية على مستوى سعادة الأفراد ورفاهيتهم، فلم يعد كافيا إصدار التقارير المعتادة عن أثر السياسات الحكومية على النمو الاقتصادي والتنمية فقط.
- ويمكن للحكومة اليمنية أن تستحدث قطاعاً في الجهاز المركزي للإحصاء يختص بعملية قياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والقيمية للسعادة وإجراء المسوحات الدورية (وليكن قطاع إحصاء مؤشرات السعادة).

المراجع:

القرآن الكريم.

ابـن حنبـل، أحمد بن محمـد حنبل الشيبـاني (2017)، *مسند الإمـام أحمد، جامع الكتـب التسعة*، الجزء (24)، الحديث (15372)، القاهرة: الدار العربية (الشركة المطورة).

ابـن ماجـة، أبو عبدالله محمد القزويني (2017)، *سنن ابن ماجـة، جامع الكتب التسعة*، تطبيق الكتروني وقف الشيخ صالح الراجحي، الجزء (3) الحديث (2138)، القاهرة: الدار العربية (الشركة المطورة).

أبـو داود، سليمـان بن الأشعث السجستاني (2017)، *سنن أبـي داود، جامع الكتب التسعة*، تطبيق الكتروني وقف الشيخ صالح الراجحي، الجزء (2)، الحديث (1663)، القاهرة: الدار العربية (الشركة المطورة).

الأفندي، محمد (1989)، *الفكر الاقتصادي لابن تيمية* (دراسة غير منشورة)، جامعة كلورادوا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأفنـدي، محمـد (2010)، *قضايا اقتصادية معاصـرة في الاقتصـاد الإسلامي*، كتاب الثقافـة الإسلامية (مجموعة مؤلفين)، صنعاء: جامعة العلوم والتكنولوجيا.

الأفنـدي، محمـد، (2014)، *النظريـة الاقتصادية الكليـة: السياسة والممارسة*، ط2، صنعـاء: دار الأمين للنشر.

الأفندي، محمد، (2017)، *النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية*، ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

الأمم المتحدة (2015)، *التقرير العالمي للسعادة*، الأعداد للسنوات 2012–2015. نيويورك.

الأهـدن، فرهـاد (1994)، *التنميـة الاقتصاديـة من منظـور إسلامي*، أكاديميـة السادات للعلـوم الإدارية، القاهرة: مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.

البخـاري، أبـو عبدالله محمد بـن اسماعيل البخـاري (2017) *صحيح البخـاري، الجامع المسنـد الصحيح*، تطبيـق الكتروني وقف الشيخ صالح الراجحي، الجـزء (8)، الحديث (6446)، القاهرة: الدار العربية (الشركة المطورة).

البنك الإسلامي للتنمية بجدة (2015)، *الرؤية العشرية الاستراتيجية للبنك*. البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

الترمـذي، أبـو عيسى محمد بـن عيسى الترمذي (2017)، *سنن الترمذي، الجامـع المختصر من السنن*، جامع الكتب التسعة، الجزء (4)، الحديث (2346)، القاهرة: الدار العربية (الشركة المطورة).

شابرا، محمد عمر (2011)، *الرؤية الإسلامية للتنمية في ضوء مقاصد الشريعة*، المعهد الإسلامي للتدريب والبحوث، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

صندوق النقد الدولي (2015)، التقرير السنوي لعام 2015م. صندوق النقد الدولي، واشنطن.

مسلـم، الحجـاج النيسابـوري (2017)، *صحيـح مسلـم (الجامـع الصحيـح)، جامـع الكتب التسعـة*، تطبيق الكتروني وقف الشيخ صالح الراجحي، الجزء (8) الحديث (2742)، القاهرة: الدار العربية (الشركة المطورة).

Helliwell, J. F., Richard, L., & Jeffrey, S., eds. (2015). World Happiness Report 2015. New York: Sustainable Development Solutions Network.

Schumpeter, J. A. (1934). The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle. 2nd edition, Cambridge: Harvard University Press.

https://doi.org/10.20428/JSS.23.4.4

Stiglitz, J. E. (2014). Inequality: The Economy Should Serve Society. Finance & Development, IMF Periodicals, 51(3), 18-19. Retrieved from http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2014/09/pdf/nobels.pdf.

Wheatley, A. (2015). A Generous-Hearted Life. Finance & Development, IMF Periodicals, 52(4), 2-5. Retrieved from http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2015/12/pdf/people.pdf.